



Available online at <http://jgu.garmian.edu.krd>

Journal of University of Garmian

<https://doi.org/10.24271/garmian.21080320>



أثر سعر صرف الدينار العراقي على معدلات التضخم في العراق:
دراسة تحليلية قياسية للفترة (2004-2018)

هيمن توفيق عزيز

قسم المحاسبة - الكلية التقنية كلار - جامعة السليمانية التقنية

جيا محمد حسن

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال - الكلية التقنية كلار - جامعة السليمانية التقنية

الملخص

Article Info

Received: June , 2021
Accepted : July ,2021
Published :October ,2021

Keywords

سعر الصرف ، معدلات التضخم، أثر
سعر الصرف على التضخم في العراق.

Corresponding Author

Hemintofiq19877@gmail.com
Chia.hasan@spu.edu.iq

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على سعر صرف الدينار العراقي وأنواعه وكذلك العوامل المؤثرة فيه، والتعرف على التضخم وأنواعه وأسبابه، وتناول البحث تحليل وقياس أثر سعر الصرف على التضخم في العراق خلال المدة 2004-2018، باعتماد برنامج الاحصائي (Eviews 9). وتمثلت مشكلة البحث في رسم السياسة المؤثرة والمسيطره على متغير سعر الصرف يجب ان تكون مؤثر بشكل مباشر على التضخم ان من اهم النتائج للدراسة القياسية التي استخدم فيها نموذج (ARDL) لقياس وتحليل اثر سعر الصرف في تخفيض حدة التضخم في العراق خلال فترة 2004-2018 هي: وجود تأثير طردي معنوي لسعر الصرف عند مستوى معنوية (0.05) وكذلك من اهم النتائج حدوث انخفاض في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2008-2018) كان نتيجة انخفاض اسعار الصرف امام الدولار. ومن أهم اقتراحات الدراسة العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية، وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تؤدي بدورها الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

للمدة (2004-2018) وهناك علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين سعر الصرف الدينار العراقي ومعدل التضخم في العراق.

حدود البحث: اقتصر البحث على الفترة (2004-2018).

خطة البحث: تضم الدراسة ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول الى الإطار المفاهيمي لسعر الصرف من حيث مفهومه وانواعه والعوامل المؤثرة فيه والمبحث الثاني الإطار المفاهيمي للتضخم من حيث المفهوم واسبابه وانواعه، في حين اختص المبحث الثالث تحليل وقياس أثر سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (2004-2018) وكذلك بيان نتائج التحليل، وقد ختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة

البحث الأول: بحث (أم.د. محمد صالح سلمان الكبيسي و م.د.عمار حمد خلف)

عنوان البحث: تحليل العلاقة لسببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980.2009.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الأجل القصير والأجل الطويل للمدة 1980.2009 وباستخدام اسلوب الانحدار الذاتي للتخلف الزمني الموزع ARDL .

فرضية البحث: يسعى هذا البحث الى اختبار الفرضية التي تنص على ان هناك علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاجلين الطويل والقصير.

اهم الاستنتاجات: لا يوجد هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم وسعر الصرف ألا أنه يوجد هناك علاقة احادية الجانب تتجه من سعر الصرف إلى معدل التضخم في الأجل القصير.

اهم المقترحات: ضرورة اجراء موازنة بين سعر الصرف المستهدف وبين مستويات التضخم ومستوى العرض.

البحث الثاني: بحث (أم.د.عبد العظيم الشكري)

عنوان البحث: أثر سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة 1991.2010.

اهداف البحث:

- 1- الوقوف على واقع سعر الصرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة.
 - 2- الوقوف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.
 - 3- قياس التأثير المتبادل بين سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ومعدلات التضخم للمدة قيد البحث.
- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن اسعار الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي هب سبب حدوث موجات التضخمية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

اهم الاستنتاجات: اثبات صحة فرضية البحث وهي ان سعر الصرف هو المتغير الذي يؤثر على التضخم في العراق وليس العكس.

شهد الاقتصاد العراقي بشقيه النقدي والحقيقي بعد عام 2003 مرحلة جديدة حصلت فيها تغيرات مهمة اهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية وفقاً لقانون 56 لسنة 2004 في رسم السياسة النقدية وتحديد الأدوات الملائمة لتنفيذها، حيث إن الدينار العراقي يعتبر العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في التعاملات اليومية ويعتبر العراق أحد الدول النفطية النامية ويتسم اقتصاده باقتصاد ريعي لأنه يعتمد على تصدير النفط في توليد الدخل والنتائج، وقد حاول البنك المركزي العراقي من خلال قانونه المرقم (56) لعام 2004 تحقيق أهدافه في المحافظة على استقرار الأسماع المحلية، والتصدي لمعدلات التضخم وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي حيث ارتفع القيمة الحقيقية للدينار العراقي واستقراره نسبياً أمام الدولار الأمريكي من خلال بيع وشراء العملات الاجنبية في المزاد اليومي وفي الوقت الحالي انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار لاسباب عديدة ومن هذه الاسباب منع تحويل جزء من العملات الصعبة لبعض الدول وتنفيذ سياسات بعض الدول وصندوق النقد الدولي، ومع ذلك شهد سعر الصرف تغيرات وتذبذبات بالارتفاع أو الانخفاض في السوق الموازي لها عدة عوامل منها أتساع المصروفات الحكومية الجارية ويستوجب اتخاذ عدد من الاجراءات من قبل البنك المركزي المتمثل بالسلطة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف ورفع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وهذا يؤدي الى استقرار الاسعار بشكل عام والحد من التضخم.

أهمية البحث: يعتبر سعر الصرف لعملة اي بلد من اهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة اقتصاد وحجمه من حيث استخدامه كأداة في توجيه سياساته الاقتصادية بشكل مباشر من خلال بعض المؤشرات وقد تبين التحليل القياسي وجود تأثير معنوي لسعر الصرف على التضخم في العراق.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث بكون التضخم هو ارتفاع مستوى عام للأسعار لأسباب اقتصادية منها ارتفاع سعر الصرف بحيث يترك أثراً على القوة الشرائية للنقود إذ ان ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي الى انخفاض القوة الشرائية وازافةً الى ذلك كان لسعر الصرف دور في تخفيض معدلات التضخم.

هدف البحث: تهدف البحث في:

- 1- دراسة وتحليل دور سعر الصرف في التصدي لظاهرة التضخم في العراق خلال المدة (2004.2018) ودراسة امكانية تبني سياسة استهداف التضخم على ضوء واقع الاقتصاد العراقي .
- 2- بيان أثر بين متغير سعر الصرف الدينار العراقي كمتغير مستقل ومعدل التضخم كمتغير تابع واختبار معنوية هذه العلاقة.

فرضية البحث: وكانت فرضية البحث تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغير سعر الصرف الدينار العراقي ومعدل التضخم في العراق

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدة من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويقصد بعملية الصرف عملية شراء وبيع الوسائل التي يمكن بموجبها تسوية المدفوعات في بلد آخر، كالنقود الأجنبية ويتم التعامل بالصرف على أساس سعر معين هو سعر الصرف والذي يتحدد بقانون العرض والطلب، ويوجد حالياً ثلاثة طرق أساسية لتنظيم المدفوعات الدولية والتي تتناسب مع ثلاثة أنواع من أنظمة الصرف (هني، 1999: 11).

- 1- نظام سعر الصرف الثابت: ويتضمن إلى جانب قابلية الصرف عدم وجود أي حاجز لتحقيق المعاملات بالعملة الأجنبية وهذه الأخيرة تتحقق في إطار سعر ثابت (سعر الصرف) محدد من طرف السلطات المحلية التي تتدخل عند اللزوم في السوق الوطنية للصرف.
- 2- نظام سعر الصرف المرن: يتميز بقابلية تحويل العملة، حرية تحقيق الصفقات بالعملة الأجنبية وبسعر الصرف المحدد في السوق بواسطة قوى العرض والطلب.
- 3- نظام لمراقبة الصرف العام: وهو النظام الذي تكون فيه العملة غير قابلة للتحويل، مع مراقبة مشددة للصفقات بالعملة الأجنبية- في أي شكل كانت- من طرف السلطات النقدية (هني، 1999: 11).

ثانياً: العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف:

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جداً منها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو قصير الأجل، ومن الصعب عملياً حصر كل هذه العوامل لذلك نورد فيما يلي أهمها (مروان عطوان، 1992: 78):

- 1- كمية النقود: إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (سرعة تداول النقود، الناتج القومي...) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع والخدمات) وهذا حسب معادلة التوازن $M.V=P.T$ وبالتالي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى والنتيجة ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- 2- ميزان المدفوعات: عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فعن هذا يعني زيادة في الطلب على العملة لهذه الدولة، وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وعندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا (وجود عجز) فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض في قيمتها الخارجية.
- 3- سعر الخصم: يعبر سعر الخصم عن اتجاه متوسط أسعار الفائدة بشكل عام (سعر البنك)، أن رفع سعر الخصم إلى مستوى يصبح فيه أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية (مع افتراض وجود حرية انتقال رؤوس الأموال) للاستثمار في هذه الدولة بهدف الحصول

أهم المقترحات: ضرورة زيادة الصادرات وتنوع هيكلها لتحسين قيمة العملة الوطنية في العراق.

البحث الثالث: بحث (علو مسعودة وبوسف مرزوق)

عنوان البحث: أثر سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر).

اهداف البحث:

- 1-الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال اختبار صحة الفرضيات.
- 2- أن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة دراسة وإظهار أهمية وأثر تغير سعر الصرف على التضخم.
- للمدة قيد البحث.
- فرضية البحث: للإجابة على الاسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقاً للدراسة كالآتي:
- #علاقة سعر الصرف والتضخم علاقة تأثير وتأثر.
- #يتأثر التضخم بمعدلات سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى التضخم وتبعاً لذلك يتغير سعر الصرف.

أهم الاستنتاجات: وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، بمعنى أن زيادة سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة التضخم والعكس صحيح.

أهم المقترحات: يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يتمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية.

البحث الثالث: بحث (اسماعيل عبدالله علي)

عنوان البحث: أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال فترة 2005-2015).

اهداف البحث:

- 1-يهدف البحث الى معرفة العلاقة التبادلية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم.
- 2-يهدف البحث على معرفة الأثر الذي يتركه سعر الصرف على التضخم .
- 3-يهدف إلى معرفة السياسات التي تعمل على تخفيف معدلات التضخم في السودان.
- فرضية البحث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والتضخم وكذلك سياسات سعر الصرف لها أثر إيجابي على قيمة الجنيه السوداني.

أهم الاستنتاجات: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل سعر الصرف والمتغير التابع في السودان.

أهم المقترحات: بذل المزيد من الجهود نحو تنظيم وتوحيد سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعبارة وتداول النقد الأجنبي وذلك لمحاربة السوق الموازي.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

3- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار: تحصل من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك يتعدى الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

4- زيادة الفوائد النقدية: رجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالإنتاج الاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم: (يزداد الأزدهار الاقتصادي في الدولة كلما أقتربت قيمة الفائدة من الصفر) (www.wikipedia.org)

5- الارتفاع في معدلات الأجور: لا شك أن الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات والتطورات الاقتصادية، وخاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام، وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، مما يترتب عليه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي وهذا ما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم.

هذه الأسباب كلها هي المؤدية بالطلب الكلي نحو الارتفاع، أما الأسباب الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض وهي مختصرة فيما يلي:

1. تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا في مستوى دون المستوى المرتفع لذلك الطلب الكلي المرتفع.
2. النقص في العناصر الإنتاجية: كالعامل والموظفين المختصين، المواد الخام والمواد الأولية.
3. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات، والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تعنى بمتطلبات الأسواق الحديثة.
4. لنقص في رأس المال العيني: وقد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام، مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع (بوبقرة، 2005: 33).

ثالثا: أنواع التضخم

من حيث أسباب وجوده :

- 1- التضخم بسبب زيادة كمية النقود : الإفراط في إصدار النقود او الذي يتعلق بشكل النقود التي تحدث ارتفاع الاسعار (ابو شاوور ومساعدة، 2011: 276):

على إيرادات أعلى مما ينتج عنه زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي الارتفاع في قيمتها الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم

أولا: مفهوم التضخم:

وهو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الوزني والرفاعي، 2007: 175)

وكذلك يعرف التضخم أيضا: أنه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الاسعار مع بقاء الدخل النقدي ثابت (بوزياب، 1996: 204) .

ويعرف أيضا : هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات (السيد متولي عبد القادر، 2010: 207).

التعريف الجامع للتضخم

التضخم :- هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويصاحبها انخفاض القوة الشرائية للنقود خلال مدة زمنية معينة.

وعلى الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم. فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداول أكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (الوادي والعساف، 2010: 181). ولابد من القول أن هناك جدلا واسعا بين الاقتصاديين على دراسة التضخم وأسبابه وآثاره لأن التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية وديناميكية في الوقت نفسه، مما يعني أن هناك عوامل كثيرة تشترك في حدوثه وآلية عمله وبسبب ديناميكيته فإنه يصعب تحديد وقياس العوامل المؤثرة فيه وبدرجة دقيقة (حداد وهذلول، 2005: 195).

ثانيا: أسباب التضخم:

هناك عدة أسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم (جعوي، 2004: 8):

- 1- زيادة الطلب الكلي: تحاول اغلب النظريات النقدية تفسير ظاهرة التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات أي زيادة الطلب على العرض عند مستوى معين من الأسعار. فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي حالة التضخم.
- 2- زيادة التدفق الاستهلاكي والاستثماري: وهذا ما تبثته النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأسعار، فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل في ظهور بواذر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يفسح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل والضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق العوامل والضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق ذلك التوازن في الأسواق. (بوبقرة، 2005: 3).

1. التضخم الورقي:- هو التوسع في اصدار النقود الورقية على نحو يجاوز حاجة المبادلات.
2. التضخم المعدني :- وفيه تزداد كمية النقود المعدنية المتداولة بالنسبة للمبادلات.
3. التضخم الائتماني :- مع توسع الدولة والمنظمين في الالتجاء الى البنوك اصبح التوسع في منح القروض خطرا على مستوى الاسعار وقيمة العملة. وكان ريكاردو قد ميز هذا الخطر من قديم ، وصدر في انجلترا قانون روبرت بيل تحقيقا لدعوته الى الحد من سلطة البنوك في خلق وسائل الشراء، وفي الحرب العالمية الاولى بدأت الدول المحاربة الاقتراض من البنوك لتمويل اعمال الحرب ، وقد ازداد التجاء الحكومات الى هذا النوع من التمويل حتى زادت كمية النقود الورقية فيما بين عامي 1913 ، 1928 في جميع العالم الى 110% في حين بلغت الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية 130% وفي بنوك الابدان 350% وتكررت التجربة في الحرب العالمية الاخيرة فكان على انجلترا ان تمويل الحرب عن طريق القروض المصرفية والقروض العامة وساهمت البنوك الاجنبية مع البنوك الانجليزية في ذلك التمويل.
- 2- التضخم بسبب فعل الاحتكار:
عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع فانه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الاسعار ،اذ أن هذه المنشآت يؤهلها حجمها واحتكارها للسوق ان تحدد الاسعار كما تشاء ، فهذه المشاة قد تعتبر أنه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الاسعار بدلا من زيادة الكفاءة الانتاجية ومن ثم تخفض تكاليف الانتاج (الوادي والعساف، 2010: 311)
- 3- التضخم من حيث سرعة ارتفاع الاسعار او من حيث حدة التضخم
1. التضخم المعتدل (او التضخم الزاحف او المتدرج):
اذ يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعا محدودا وبطريقة تدريجية الى حدا ما . ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومنتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه. واذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى مدة زمنية طويلة نسبيا اطلق عليه تضخم زاحف (مقلد والفيل، 2013: 301) . ويعود سبب بروز هذا النوع من التضخم الى زيادة كمية النقد المتداول والى الارتفاع النسبي في الاجور والارباح (العيساوي والوادي، 2000: 126).
2. التضخم المتسارع او السريع: في هذه الحالة ترتفع الاسعار بنسبة عالية جدا مع عدم وجود زيادة في الانتاج ، وحصل التضخم المتسارع في بعض بلدان امريكا اللاتينية وبعض البلدان الافريقية .
3. التضخم العنيف او الجامح (المفرط): عندما تدخل حركة الارتفاع في الاجور والاسعار في حلقة مفرغة في الزيادات الكبيرة المتتالية ، يتحول التضخم الزاحف الى نوع جديد من التضخم اقوى درجة وأكثر حدة هو ما يسمى بالتضخم العنيف (بوزياب، 1996: 210).
4. التضخم من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية او وفقا لمصدر التضخم
1. التضخم المحلي (الداخلي) : وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين ، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي (حسام علي، 2010: 163).
2. التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد ، والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج ، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز انتاجها المحلي عن تلبية معظم حاجاتها لانخفاضه وضعف درجة تنوعه ، اذ يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج ، كما ان التضخم يمكن ان يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات انتاج مستوردة في العمليات الانتاجية (خلف، 2007: 316).
- وعندما ترتفع اسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع، في الغالب على السلع المحلية ،ما يؤثر بشكل واضح على اصحاب الدخول المحدودة، فيطالبون بزيادة الاجور والمرتببات (طوروس، 2010: 194). فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها. فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره. ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي ان تضخم اسعار النفط في العالم، ففي أعقاب ذلك قامت الدول الاوروبية برفع اسعار المواد التي تصدرها للعالم الخارجي، مما جعل دولة كالأردن تستورد التضخم في السلع جميعها التي تلج اليها من العالم الخارجي، وقد شهدت مدة النصف الثاني من السبعينيات تضخما مستوردا ومتسارعا في حالة الاردن (الوزني والرفاعي، 2007: 260).

في القياسي تم بيان تأثير سعر الصرف على التضخم

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر سعر الصرف على التضخم في العراق
للمدة (2018-2004)

أولاً: تحليل تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2018-2004):

بعد عام 2003 فقد صدر قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 سنة 2004 الذي منح للبنك المركزي استقلاليته والتي بدأت اول ملامحها بالتحول في استخدام ادواته من الادوات النوعية المباشرة الى استخدام الادوات الكمية الغير المباشرة ليتمكن البنك المركزي في تحقيق اهدافه في مواجهة الضغوط التضخمية واصبحت هناك مرونة في استخدام ادواته والتحول الى الاداة

المناسبة في الوقت المناسب حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد وحسب الحاجة إليها .
وأظهرت السياسة النقدية المتبعة بعد عام 2003 قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار طيلة الأعوام التالية ويظهر ذلك من خلال الجدول والذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لمدة (2004-2018) ويلاحظ من خلال البيانات ان سعر صرف الدينار العراقي عام 2004 كان يعادل (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي بحسب سعر المزداد نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إضافة لذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور عام 2005 ليبلغ (1472) في السوق الموازي و (1469) بحسب سعر المزداد، نتيجة للتدهور الوضع الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبترين والمواد التموينية وغيرها، وهذا يعد تدهوراً طفيفاً، إذ عاود سعر الصرف الدينار العراقي إلى الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006-2008) في السوق الموازي ومزاد العملة أما المدة ما بين (2009-2016) شهدت استقراراً ملحوظاً في سعر الصرف الدينار العراقي في السوقين وان الاستقرار والتحسين في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الافراد نسبياً وضيق من ظاهرة الدولار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ويتضح بأن الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في سوق الموازية بات يضمحل تدريجياً واصبح الفارق بينهما طفيف جداً خلال المدة (2004-2016) باستثناء عامي (2015-2016) اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بنسبة قليلة، ويعزى ذلك إلى تطبيق قانون المادة 50 من قانون الموازنة الاتحادية والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الاجنبية (الدولار) في المزاد بـ (75) مليون دولار يومياً على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي تخلى عنها تخوفاً من اتساع الفارق بين السعرين والتي تزامنت مع انخفاض اسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد نهاية عام 2014 (الجبوري، 2017: 7-8). أما المدة بين (2017-2018) حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار لعام 2017، في حين بلغ معدل سعر الصرف الدينار العراقي في السوق المحلية (1258) ديناراً لكل دولار امريكي وهذه النسبة منخفضة مقابل معدل (1275) ديناراً لكل دولار امريكي عام 2016، وفي عام 2018 كانت سعر النافذة متساوي لعام 2017 البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار امريكي بالمقابل كانت معدل سعر الصرف الدينار العراقي في السوق المحلية (1209) ديناراً لكل دولار في عام 2018 مقابل معدل (1258) ديناراً لكل دولار امريكي عام 2017، الأمر الذي انعكس في تراجع فجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي ونسبة كبيرة وهذا مؤشر على نجاح السياسة النقدية خلال هذا العام في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي (تقرير البنك المركزي، 2018: 6).

جدول رقم (1) سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي وسعر السوق مقابل الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2018)

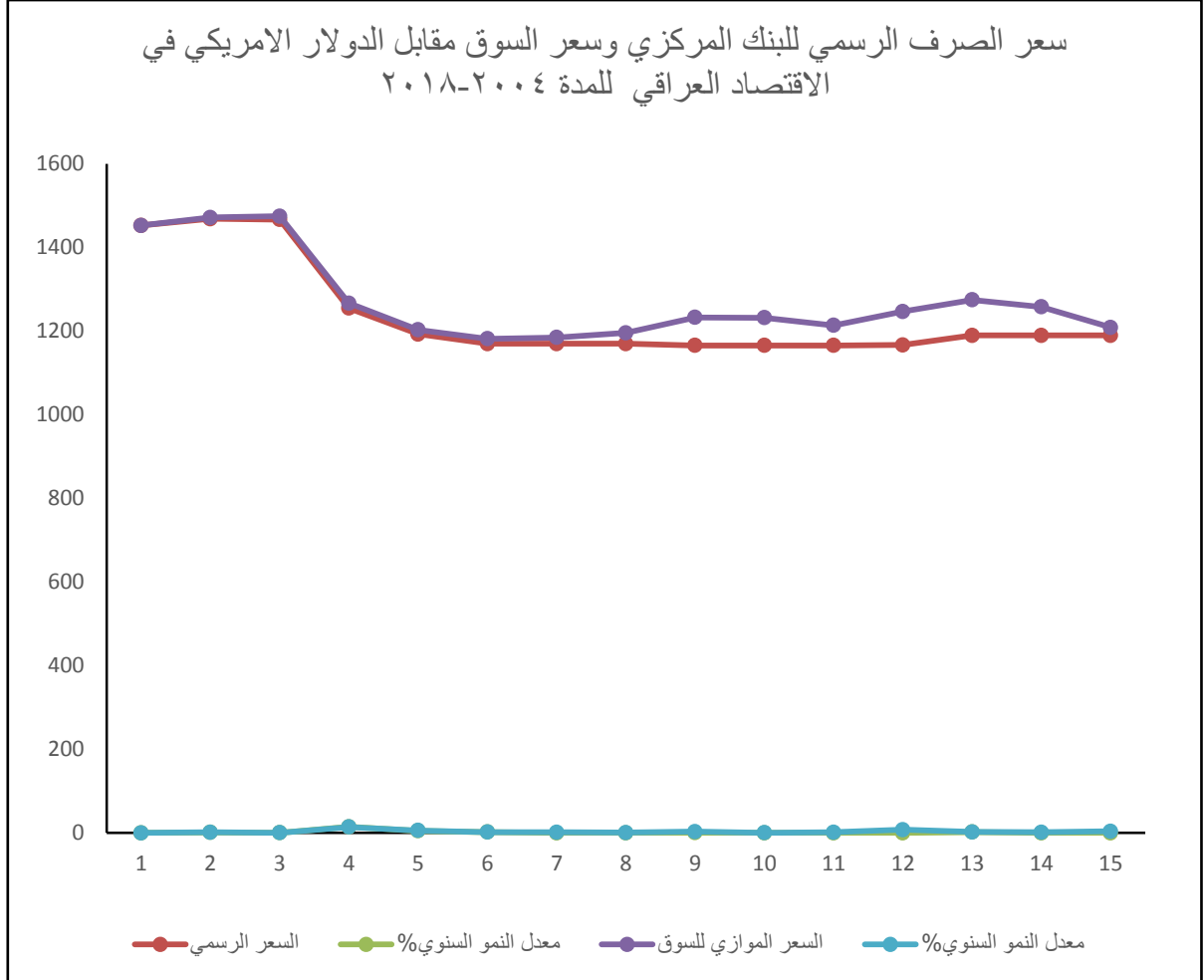
السنوات	السعر الرسمي	معدل النمو السنوي %	السعر الموازي السوق	معدل النمو السنوي %
2004	1453	---	1453	----
2005	1469	1.1	1472	1.3
2006	1467	(0.1)	1475	0.2
2007	1255	(14.4)	1267	(14.1)
2008	1193	(4.9)	1203	(5.8)
2009	1170	(1.9)	1182	(1.9)
2010	1170	0.0	1185	1.4
2011	1170	0.0	1196	0.8
2012	1166	(0.3)	1233	3.1
2013	1166	0.0	1232	(0.1)
2014	1166	0.0	1214	(1.5)
2015	1167	0.08	1247	7.4
2016	1190	1.9	1275	2.2
2017	1190	0.0	1258	(1.3)
2018	1190	0.0	1209	(3.8)

المصدر:

البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004 – 2018) (www.cbi.iq) .

- العمود (3-5) من عمل الباحث .
- تم احتساب معدلات النمو فوق المعادلة الأتية (المقارنة ÷ الأساس-1 * 100)
- الأرقام بين الأقواس سالب.

شكل رقم (1)



المصدر: تم اعداد الشكل استناداً على البيانات الواردة في جدول (1) .

ثانياً: تحليل واقع التضخم في العراق:

تعد الزيادة في كمية النقود المتداولة ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم الاختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي وأدت إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. إلا أن حدوث تلك الارتفاعات لا يرجع بصفة كلية إلى الاختلالات الداخلية في هيكل السيولة المحلية، حيث ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى مجموعة الاختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات والزيادة في حجم المديونية الخارجية الاختلالات الهيكلية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع قيمة فجوة الموارد المحلية دوراً هاماً في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع وفيما يلي نتناول تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ومدى دقة التشخيص في وصف تلك الظاهرة ومسبباتها ووسائل علاجها (تقرير البنك المركزي، 2006: 18).

ثالثاً: طبيعة التضخم الاقتصادي في العراق

حيث أن التضخم في الاقتصاد العراقي لا يرجع إلى الاختلالات القائمة في جوانب السياسة النقدية فحسب، بل تساندها اختلالات هيكلية ناجمة عن التخلف في بنیان الاقتصاد الوطني. فقد عانى الاقتصاد العراقي من مشكلته الأساسية المتمثلة بالاختلال الهيكلي لصالح القطاع النفطي وانعكاس التغيرات في هذا القطاع على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية . نظراً للاعتماد الكلي لهذه القطاعات على عوائد الصادرات النفطية بالرغم من

العمل على ايجاد مصادر تمويلية اخرى وقد بات الاقتصاد العراقي يلتمس منهجية واليات عمل اقتصاد السوق بعد مغادرة طبيعية المركزية الشمولية مع الاخذ بنظر الاعتبار الصعوبات والتحديات الكبيرة التي يواجهها (تقرير البنك المركزي، 2008: 21).

فقد واجهت الحكومات الانتقالية المتعاقبة بعد عام 2003 تحديات في مجالات عديدة ساهمت في استفحال ظاهرة التضخم النقدي ومن ابرزها :

- 1- التدهور في الوضع الامني واتساع عمليات تخريب البنى التحتية والمنشأة الخدمية والانتاجية .
- 2- ارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري بين موظفي الدولة الكبار .
- 3- توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد قد رفع الرقم القياسي لا أسعار تلك السلع في السوق المحلية الى مستوياتها الدولية .
- 4- التحول الذي طرأ على هيكل الطلب خلال عام 2003 وما بعدها تتجه للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية من ناحية ورفع الرسوم والضرائب الجمركية على السلع من ناحية ثانية (فلاح الربيعي: www.iier.org).

في هذه المرحلة كان الاقتصاد العراقي اقتصاد هجين فلا هو بالاقتصاد الموجه بشكل كامل ولا هو بالاقتصاد الحر، يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها ولا يتصف بميزة موحدة لهياكل وآلياته وبنائه. وأن للأنفاق الحكومي دورا في زيادة رواتب الموظفين والعاملين في الدولة كافة وكذلك منح الهبات والأكراميات الى زيادة العملة في السوق وهو ما دفع الى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وكذلك يعد المعروض النقدي من ابرز العوامل المسببة للتضخم اذ تزايدت حدته بعد 2003 . وأن للأنفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة أدى الى تزايد الانفاق الحربي ومواجهة ثلاث حروب اقليمية ودولية خلال ما يقارب عقدين من القرن الماضي الى تحويل معظم إيرادات العراق لصالح الماكينة العسكرية الاستهلاكية وخفض مخصصات الاستثمار الى ادنى مستوى . وكذلك اندعام التوازن بين قوى العرض والطلب بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة التي تحصل في حجم ونمط الطلب . مما ينعكس سلبا على الاسعار فيؤدي بها الى الارتفاع (الهيبي، وآخرون، www.iasj.net: 12).

رابعا: تحليل تطور التضخم في العراق خلال فترة (2004-2018)

ان التضخم في العراق عاليا في السنوات (2004-2005-2006) حيث ارتفع بنسبة واضحة اذ بلغ (27.0، 37.0، 53.2) وقد كان السبب الزيادة في اسعار النقل والمواصلات وذلك بسبب تأثرها بارتفاع اسعار الوقود وبسبب تدهور الوضع الأمني وصعوبة حركة النقل البضائع عبر الحدود وبين المحافظات وكذلك زيادة النفقات الحكومية وزيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة موازية في جانب العرض والذي كان سببه زيادة الإيرادات النفطية، وعلى الرغم من اتباع السياسة النقدية اجراءات لاسيما استقلالية البنك المركزي العراقي للحد من نسب التضخم المرتفعة والنتيجة عن التركة الثقيلة التي اورثها النظام والسياسات الخاطئة التي كانت متبعة قبل سنة 2003، حيث تراجع التضخم في سنة 2007 و2008 ويعود التراجع الحاصل في معدل التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية ورفع سعر الفائدة، كما اخذت اثار السياسة النقدية تتعمق ايجابياً حيث شهد معدل التضخم انخفاضاً واضحاً وصل أدنى مستوى لها أذ بلغ (-2.8%) سنة 2009 وهذا يؤشر نجاح السياسة النقدية في العراق في كبح جماح التضخم وبقاء معدلاته ضمن المرتبة العشرية الواحدة لأول مرة في تاريخ العراق منذ عقدين مؤكدة على جدية ورؤية صانعي السياسة النقدية باختيار الأدوات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاتجاهات السعري (شندي وعبد الخضر، 2016: 16). ألا أن معدلات التضخم انخفضت في السنوات التي تلت 2009 لتصل الى (2.4%) في عام 2010 و(1.4%) في عام 2015 وكان سببه زيادة الاحتياطات الأجنبية بعد زيادة أسعار النفط عالميا وزيادة الكمية المصدرة منه بعد رفع العقوبات الدولية. كما يعود أيضاً الى تحسن سعر الصرف العملة الوطنية وكذلك عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة (صلال وراضي، 2016: 6)، وأما في سنوات اللاحقة استمر معدلات التضخم بنسب منخفضة مع تقلبات طفيفة وصولاً الى مستوى (0.2%) في سنة 2017 وفي عام 2018 (0.4) والسبب يعود الى دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي باعتماد سياسات جديدة افصححت عن ابعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العراقي والتي يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار السعري والذي انعكس في تحقيق معدلات تضخم مقبولة (تقرير البنك المركزي، 2018: 4).

جدول رقم (2) تطور معدل التضخم السنوي في العراق للفترة (2004-2018)

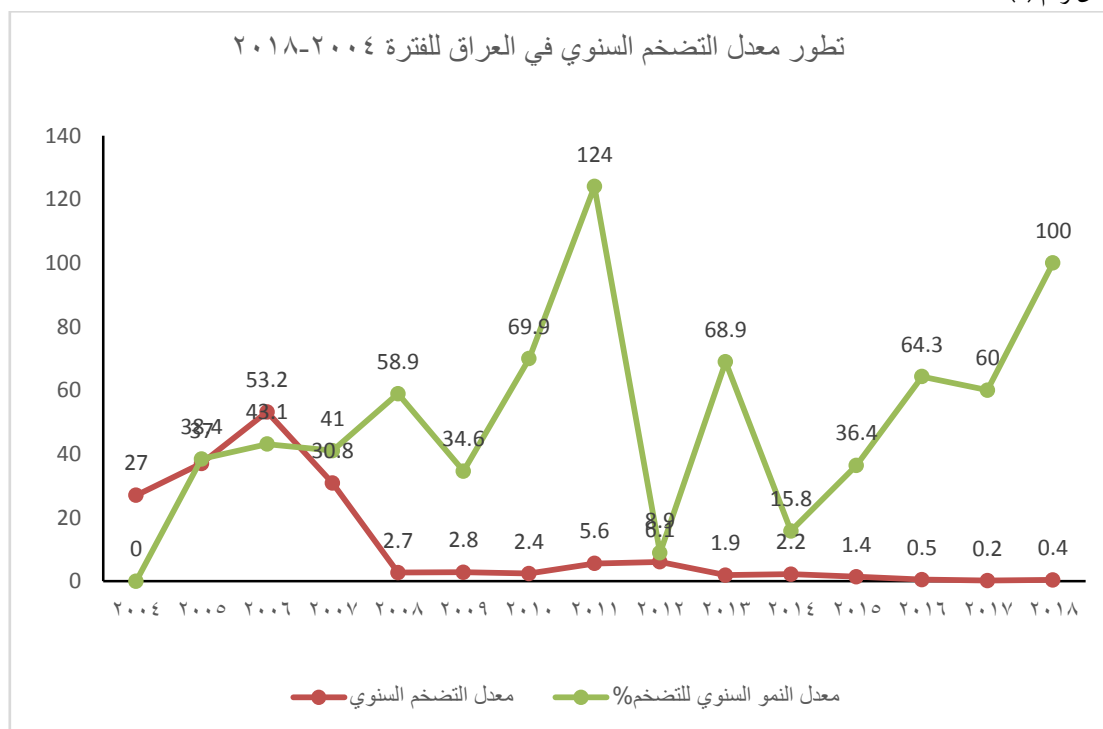
السنوات	معدل التضخم السنوي	معدل النمو السنوي للتضخم %
2004	27.0	---
2005	37.0	38.4
2006	53.2	43.1
2007	30.8	(41)
2008	2.7	(58.9)
2009	(2.8)	(34.6)

(69.9)	2.4	2010
124	5.6	2011
8.9	6.1	2012
(68.9)	1.9	2013
15.8	2.2	2014
(36.4)	1.4	2015
(64.3)	0.5	2016
(60)	0.2	2017
100	0.4	2018

المصدر:

- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004 – 2018) www.cbi.iq.
- العمود (3) من عمل الباحثين .
- تم احتساب معدلات النمو فوق المعادلة الآتية (المقارنة ÷ الأساس -1 * 100)
- الأرقام بين الاقواس سالب.

شكل رقم (2)



المصدر: تم

اعداد الشكل استناداً على البيانات الواردة في جدول (2) .

خامساً: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تم تحديد المتغير المستقل (سعر الصرف) والتابع (التضخم) وكما في الجدول التالي :

جدول (3) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
INF	التضخم	متغير تابع

LEX	سعر الصرف	متغير مستقل
-----	-----------	-------------

المصدر من عمل الباحث

وبناء على الاطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i$$

حيث يرمز (y) الى متغير التابع التضخم ، أما (X1) فهي ترمز إلى متغير المستقل سعر الصرف. وتمتد فترة الدراسة للمدة من 2004-2018 . وهي مدة قليلة لا تكفي لأجراء طرق القياسي الحديثة ، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات شهرية، إذ يوفر برنامج Eviews9 إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى شهرية.

سادسا: اختبار السكون

هناك عدة اختبارات للكشف عن مدى سكون السلسلة الزمنية وهما اختبار فيليبس بيرون P-P واختبار ديكي فوللر المطور ADF ، إذ تعد هذه الاختبارات أكثر دقة للكشف عن سكون (استقراره) السلسلة الزمنية وكذلك معرفة رتبة تكامل السلسلة الزمنية .

الجدول (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي

اختبار فيليبس - بيرون									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
INF	-2.824	0.057	*	-3.423	0.052	*	-2.606	0.009	***
LEX	-1.883	0.340	n0	-1.709	0.744	n0	-1.168	0.221	n0
اختبار ديكي فوللر المطور									
INF	-2.428	0.136	n0	-2.377	0.390	n0	-2.614	0.009	***
LEX	-1.405	0.579	n0	-1.606	0.787	n0	-0.692	0.416	n0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

- تعني العلامة (*) معنوي إحصائيا عند المستوى (0.10) ، وتعني العلامة (**) معنوي عند مستوى (0.05) ، وتعني (no) عدم المعنوية تعني العلامة (***) معنوي عند مستوى (0.01) .

يلاحظ من خلال الجدول (6) أن المتغيرات السلسلة غير ساكنة عند المستوى الأصلي ، وعليه سيتم أخذ الفرق الأول للمتغيرات والتأكد من مدى سكون (استقراره).

الجدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث عند الفرق الأول

اختبار فيليبس - بيرون									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
D(INF)	-21.997	0.000	***	-22.359	0.000	***	-20.064	0.000	***
D(LEX)	-9.702	0.000	***	-9.661	0.000	***	-9.694	0.000	***
اختبار ديكي- فوللر المطور									
D(INF)	-4.091	0.000	***	-4.112	0.000	***	-3.994	0.000	***
D(LEX)	-9.525	0.000	***	-9.477	0.000	***	-9.521	0.000	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن متغيرات السلسلة الزمنية أصبحت مستقرة عند الفرق الأول وحسب اختبار فيليبس بيرون P-P واختبار ديكي فوللر المطور ADF .

سابعا: التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

يبين الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل الداخلة في الدراسة وكالاتي :

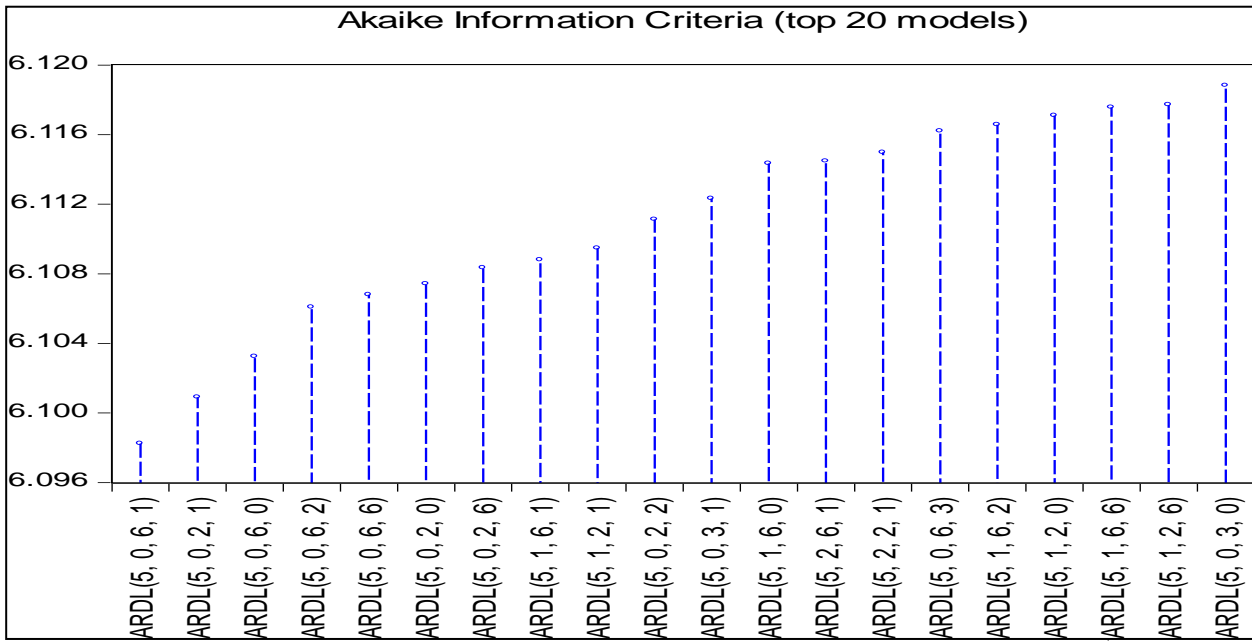
الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
INF(-1)	0.496	0.071	6.947	0.000
INF(-2)	-0.076	0.080	-0.941	0.348
INF(-3)	0.129	0.080	1.612	0.109
INF(-4)	-0.134	0.079	-1.700	0.091

INF(-5)	0.271	0.062	4.396	0.000
LEX	30.554	13.503	2.263	0.025
R-squared	0.931	Mean dependent var	10.948	
squared Adjusted R	0.925	S.D. dependent var	17.842	
S.E. of regression	4.886	Akaike info criterion	6.098	
Sum squared resid	3772.579	Schwarz criterion	6.389	
Log likelihood	-514.547	Hannan-Quinn criter.	6.216	
F-statistic	143.231	Durbin-Watson stat	1.818	
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

يلاحظ من خلال الجدول (6) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.931) أي إن المتغير المستقل تفسر في المتغير التابع بنسبة (93%)، في حين أن (7%) تدخل ضمن حد الخطأ، كما أن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (143.231) وأنها معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (5,0,6,1) حسب معايير اختبارات فترة الإبطاء (HQ, BIC, AIC) إذ يتم إختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير.



الشكل (1) نتائج
المصدر: من إعداد
ثامنا: اختبار الـ
لمعرفة وجود ع
الجدولية فإننا
الجدولية فإننا

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات البحث

Test Statistic	Value	K
F-statistic	40.71224	3
Critical Value Bounds		
Significance	Bound01	Bound11
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.50%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

من خلال الجدول (7) تظهر النتائج بأن قيمة إحصائية (F) المحسوبة F-statistic والبالغة (40.71) هي أكبر من إحصائية (F) الجدولية عند الحد الأعلى و مستوى الدلالة (1%) والبالغة (5.61) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي وجود علاقة تكامل مشترك بينهما ، مما يستلزم تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ .

تاسعا:تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل فإنه يستلزم الآن تقدير معاملات الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول (8) نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(INF)	-0.190	0.074	-2.558	0.012
D(INF)	-0.266	0.073	-3.629	0.000
D(INF)	-0.137	0.070	-1.959	0.052
D(INF)	-0.271	0.062	-4.396	0.000
D(LEX)	30.554	13.503	2.263	0.025
CointEq(-1)	-0.314	0.059	-5.350	0.000
Cointeq = INF - (97.2553*LEX -406.2052)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LEX	97.255	38.148	2.549	0.012
C	-406.205	353.237	-1.150	0.252

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

من نتائج جدول (8) نجد الآتي :

1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة تتجه من سعر الصرف الى التضخم في العراق خلال المدة (2004-2018) ، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (0.05)، اذ تشير المعلمة الى عودة التوازن خلال (-0.314) من الزمن.

2- تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود تأثير طردي معنوي (سعر الصرف) عند مستوى معنوية (0.05) على التضخم .

ومنها يتضح وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والدولار ومعدلات التضخم وهي حسب منطق النظرية الاقتصادية ويرى الباحث ان ارتفاع معدلات التضخم بسبب أن العراق دولة مستهلكة يعتمد على الاستيراد السلع من الخارج وهذا يؤدي الى ارتفاع عوامل الانتاج لأن كلما ارتفع سعر صرف الدولار ارتفع سعر البضاعة المستوردة لأن التعامل يكون مع الخارج بالعملة الصعبة وبالإضافة الى ذلك زيادة الطلب الذي لايقابله زيادة العرض او الانتاج وكذلك زيادة النفقات الحكومية العسكرية وزيادة المرتبات وارتفاع اسعار الوقود وتردي الوضع الأمني مما أدى الى صعوبة الانتقال بين المحافظات كل هذا يؤدي الى زيادة الاسعار بشكل عام وكان دور مهم للبنك المركزي في استقرار اسعار الصرف من خلال استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف السياسة النقدية في العراق ولعل اهمها استقرار الاسعار ورفع قيمة الدينار العراقي وهذا أدى الى انخفاض معدلات التضخم إلى أقل مستوى 0.2% خلال مدة الدراسة.

عاشرا: اختبار سلامة نموذج ARDL

اولا: اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيم كل من Prob. F و Prob. Chi-Square غير معنوية وأكبر من مستوى (5%) .

الجدول (9) نتائج اختبار ثبات حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.043318	Prob. F(2,151)	0.1332
Obs*R-squared	4.585016	Prob. Chi-Square(2)	0.101

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

الجدول (10) اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	18.926	Prob. F(1,171)	0.000
Obs*R-squared	17.239	Prob. Chi-Square(1)	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

يلاحظ من خلال الجدول (10) أن نموذج ARDL يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLAS) وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات ، تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعلمات المقدرة من بعض الزائفة وتتلأءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أفضل مع العينات الكبيرة ، كما تتطلب هذه الطريقة عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. (الفرا، 2012: 126). بعدما تحقق وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة ننقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة كما في جدول (11)

الجدول (11) مقدرات معلمات الاجل الطويل باستخدام طريقه المربعات الصغرى المصححة كلياً

Dependent Variable: INF				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 01/14/20 Time: 23:38				
Sample (adjusted): 2004M02 2018M12				
Included observations: 179 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	157.0547	27.18088	5.778133	0.000
INT	1.386521	0.336209	4.123992	0.000
C	-1120.389	242.8721	-4.613083	0.000
R-squared	0.714286	Mean dependent var		10.79777
Adjusted R-squared	0.709388	S.D. dependent var		17.7109
S.E. of regression	9.547662	Sum squared resid		15952.62
Long-run variance	225.0997			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

نلاحظ من خلال جدول (11) أن هناك تأثير طردي معنوي بين سعر الصرف والتضخم عند مستوى معنوية (0.01) والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2018).

النتائج والمقترحات

أولاً: النتائج

1- حدوث انخفاض في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2018) نتيجة تدخل البنك المركزي في السيطرة على المعروض النقدي من الدولار لثبات سعر الصرف.

- 2- أن متغيرات السلسلة الزمنية أصبحت مستقرة عند الفرق الأول وحسب اختبار فيليبس بيرون P-P واختبار ديكي فولر المطور ADF .
- 3- المتغيرات المستقلة تفسر في المتغير التابع بنسبة (93%) ، في حين أن (7%) تدخل ضمن حد الخطأ ، كما أن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (143.231) وأنها معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير.
- 4- 7- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة تتجه متغيرات السياسة النقدية الى التضخم في العراق خلال المدة (2004-2018) ، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (0.05). اذ تثير المعلمة الى عودة التوازن خلال (0.314) من الزمن.

ثانياً: المقترحات:

- 1- بعد حصول البنك المركزي على استقلاله لا بد من بذل المزيد من الجهد لتحقيق الهدف الاساسي له وهو المحافظة على المستوى العام للأسعار ذلك من خلال التوسع في استخدام ادوات البنك المركزي العراقي.
- 2- من الضروري ان تترافق سياسة ادارة سعر صرف العملة مراقبة عمليات التمويل الخارجي للعملة الاجنبية نظراً لما يشكله من استنزاف موارد اقتصادية كبيرة .
- 3- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية، وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تؤدي بدورها الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف.
- 4- استحداث نظام جيد تساند اداة نافذة بيع العملة الاجنبية مما يخفف من تأثير الطلب والعرض على العملة الاجنبية على سعر صرف الدينار العراقي وضعف انعكاساته على قيمة العملة العراقية ، مما يقلل من تأثير ارتباط الدينار العراقي بالدولار.
- 5- على السياسة النقدية ان تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الاجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون سعر الصرف هو القوة الاقتصادية للبلد.

المصادر والمراجع:

1. www.wikipedia.org
2. احمد حسن الهيتب وأخرون، "التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته www.iasj.net .(0).
3. اديب قاسم شندي ونغم حميد عبدالخضر ، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط-العدد(21)-2016.
4. اكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
5. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، (2006)، www.cbi.iq.
6. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، (2008)، www.cbi.iq.
7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، (2018)، www.cbi.iq.
8. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، (2018)، www.cbi.iq.
9. جعوي سحنون صيمود، بحث في مقياس اقتصاد النقدي ظاهرة التضخم، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الإقتصاد، 2003-2004.
10. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. خالد واصف الوزني وحسين أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2007.
12. رمضان محمد مقلد واحمد اسامة الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013.
13. سلمان بو ذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1996 .
14. سوسن كريم هودان الجبوري، "أثر بعض المؤشرات النقدية في سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016)، بحث مستل من رسالة ماجستير للنشر، جامعة القادسية- كلية الادارة والاقتصاد، 2017.
15. شاكر حمود صلال وخلف حسن راضي، تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على التضخم في العراق للمدة (1990-2015) "بحث منشور، 2016.
16. شقوف زعيم بو برة، تغيرات قيمة العملة واثراها على التضخم، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2004-2005.

17. الفراء، مرام تيسير مصطفى، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزة، 2012.
18. فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد، www.iier.org.
19. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الاولى، الاردن، 2007.
20. كاظم جاسم علي العيساوي و حسين محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان – الاردن، 2010.
21. متولي عبد القادر السيد، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، الطبعة الاولى، عمان، 2010.
22. محمود حسين الوادي وعارف أحمد العساف، لاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، 2010.
23. مروان عطوان ، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية) "دار المهدي عين مليلة- الجزائر، 1992.
24. منير اسماعيل أبو شاور وعبد المهدي أمجد مساعدة، "نقود والبنوك، المكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، 2011.
25. هني، أحمد، العملية والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
26. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الاولى، طرابلس، 2010.